

Distr.
GENERAL

TD/B/C.II/ISAR/53
20 August 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني
بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة السادسة والعشرون

جنيف، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي: تأثير الأزمة المالية

مذكرة من أمانة الأونكتاد*

موجز تنفيذي

منذ نشوب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، استقطبت قضايا المحاسبة والإبلاغ قدراً لم يسبق له مثيل من الاهتمام على أعلى المستويات الحكومية، بوصفها ركناً من الأركان الأساسية لاستقرار المالي العالمي. فقد سلطت الأزمة المالية الضوء على الحاجة إلى مواصلة تعزيز الإطار المؤسسي لعملية وضع المعايير العالمية للمحاسبة والحوكمة الخاصة بها وتحسين نوعية الإبلاغ المالي الدولي. كما أضافت الأزمة قضايا أخرى إلى الجدل الواسع أصلاً على الصعيدين الوطني والدولي بشأن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأدت هذه المستجدات إلى تكاثر التحديات التي تواجهها في مجال المحاسبة جميع البلدان، ولا سيما البلدان ذات الأسواق المالية والهياكل الأساسية المحاسبية الأقل تطوراً.

وقد عكف فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، التابع للأونكتاد، أثناء دوراته الأخيرة، على استعراض التحديات العملية المرتبطة بتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

* قُدِّمت الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب تأخيرات في التجهيز.

وأعدت أمانة الأونكتاد هذه المذكرة لتيسير مداولات الفريق بشأن ما أبرزته الأزمة المالية من قضايا في مجال التنفيذ العملي للمعايير. وتقدم المذكرة عرضاً عاماً لنتائج اجتماعات القمة الرفيعة المستوى التي عُقدت مؤخراً لتعزيز الهياكل الأساسية للمحاسبة. كما تقدم المذكرة لمحة عن استجابات كبرى الهيئات المكلفة بوضع المعايير وتستعرض أهم القضايا المحاسبية التي ظهرت في أعقاب الأزمة المالية على الصعيدين المؤسسي والفني. وتشير المذكرة بوجه خاص إلى طريقة قياس القيمة العادلة وطرق التقييم الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن الترابط بين الإبلاغ المالي لأغراض عامة من جهة والإبلاغ لأغراض استيفاء المتطلبات التنظيمية من جهة أخرى.

وتختتم المذكرة بطرح عدد من الأسئلة الرئيسية كي يتداول فريق الخبراء بشأنها، وهي تشمل ما يلي:

- ما هي التحديات المؤسسية الكبرى التي أبرزتها الأزمة المالية الأخيرة في مجالي المحاسبة والإبلاغ؟
- هل ثمة قضايا تنفيذ عملي إضافية تواجهها البلدان فيما يتعلق بتأثير الأزمة المالية على متطلبات الإبلاغ المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي؟
- ما نوع المساعدة التي تحتاجها البلدان لمواكبة المستجدات الدولية في مجال المحاسبة - ولا سيما في أعقاب الأزمة المالية - وما الدور المحدد الذي يمكن للفريق القيام به من أجل التصدي لهذه التحديات؟

المحتويات

الصفحة

٤	 أولاً - المقدمة
٦	 ثانياً - القضايا التي أفرزتها الأزمة المالية في مجالي الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات
٩	 ثالثاً - قضايا مختارة
١٤	 رابعاً - ملاحظات ختامية

أولاً - مقدمة

١- عكف فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (الفريق) على استعراض قضايا التنفيذ العملي المتصلة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأجري هذا العمل في سياق التوسع في اعتماد هذه المعايير في السنوات الأخيرة، وفي إطار ولاية الفريق المتصلة بتعزيز مواءمة المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. ويشمل عمل الفريق في هذا المجال القضايا المتصلة بالترتيبات المؤسسية والتنظيمية، وآليات الإنفاذ، والقضايا التقنية وبناء القدرات. ويهدف هذا العمل إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي عملياً. ويرتكز العمل على تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التجارب الفعلية للبلدان فيما يتعلق بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٢- وقد تركت الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في مطلع صيف عام ٢٠٠٧ أثراً سلبياً واسع النطاق في مختلف أنحاء العالم. ففي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل المثال، تشير أرقام استخلصها الأونكتاد مؤخراً إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تراجع عالمياً بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٨^(١)، وذلك بعد أن سجل طفرة بلغت ١,٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧. وليست توقعات عام ٢٠٠٩ بأفضل حالاً. بل إن الدراسة الاستقصائية التي أجراها الأونكتاد مؤخراً بشأن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتواصلة لن تُستأنف قبل عام ٢٠١١^(٢). وفيما يتعلق بتجارة البضائع على الصعيد العالمي، فإن دراسات الأونكتاد تتوقع هبوطاً بنسبة تتراوح بين ٦ في المائة و ٨ في المائة. كما يُتوقع تراجع الصادرات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنسبة تتراوح بين ٧ في المائة و ٩ في المائة. ووفقاً للبنك الدولي، يُتوقع أن ينخفض الناتج العالمي هذا العام بنسبة ٢,٩ في المائة - وهو أول انخفاض له منذ الحرب العالمية الثانية. وتتوقع منظمة العمل الدولية أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل ليلبلغ ٥٠ مليون شخص في عام ٢٠٠٩^(٣) وسجلت معدلات الجوع ارتفاعاً هائلاً كذلك حيث انضم ١٠٠ مليون شخص إلى ركب الجوع منذ العام الماضي وحده، ليلبلغ مجموعهم مليار جائع - أي بمعدل شخص من كل ستة أشخاص على وجه الكرة الأرضية.

٣- ومنذ نشوب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، اكتسبت قضايا المحاسبة والإبلاغ قدراً غير مسبوق من الاهتمام على أعلى المستويات الحكومية. فقد أصبحت طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الرئيسية تولي اهتماماً فائقاً لدور المحاسبة والإبلاغ في ظل الأزمة المالية، بما في ذلك اجتماعا القمة اللذان عقدتهما مجموعة العشرين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، والاجتماع الذي عقده وزراء مالية مجموعة الثمانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ومجلس الوزراء الأوروبي، وكونغرس الولايات المتحدة، والفريق الاستشاري المعني بالأزمة المالية (الذي أنشأه المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة). ويعكس هذا الاهتمام تسليماً متزايداً بأهمية إنشاء نظام محكم للمحاسبة والإبلاغ من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي.

(١) http://www.unctad.org/en/docs/webdiaeia20091_en.pdf

(٢) http://www.unctad.org/en/docs/diaeia20098_en.pdf

(٣) <http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/--->

[dcomm/documents/publication/wcms_101461.pdf](http://www.dcomm/documents/publication/wcms_101461.pdf)

٤- وقد حرصت جميع الاجتماعات الدولية الكبرى التي عُقدت منذ الدورة الخامسة والعشرين للفريق على إعادة تأكيد الحاجة إلى مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية الدولية تكون ذات نوعية عالية. وما فتئ المجتمع الدولي يشدد على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئات التي تضع المعايير والهيئات التنظيمية والرقابية على الصعيد العالمي، والهيئات التي تضع المعايير على الصعيد الوطني بهدف ضمان إبلاغ مالي عالي النوعية وقابل للمقارنة، وضمان تطبيق وإنفاذ معايير المحاسبة على نحو متسق. كما أبرزت هذه الاجتماعات الدولية المتنوعة عدداً من القضايا ذات الأولوية في هذا المجال والتي يتعين التصدي لها على وجه الاستعجال لتحسين الهيكل المالي العالمي واستعادة ثقة المستثمرين.

٥- وفي مؤتمر الأمم المتحدة المقلق للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، شددت الدول الأعضاء على أهمية تعزيز النظام المالي الدولي للتغلب على الآثار الوخيمة لهذه الأزمة، والمساعدة على منع ظهور أزمات مثلها في المستقبل. وفي هذا الصدد، دعت الدول الأعضاء إلى أمور تشمل حث الولايات كافة على بذل جهود متسقة وبعيدة عن التمييز في أعمال متطلبات شفافية الإبلاغ المالي من الشركات وما يتصل بها من معايير دولية^(٤).

٦- وقد أضافت هذه المستجدات قضايا أخرى إلى الجدل الدولي الواسع النطاق أصلاً على الصعيدين الوطني والدولي بشأن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وكانت القضايا القائمة في هذا المجال تشمل أصلاً ما يلي: (أ) الطابع المعقد لمعايير المحاسبة؛ (ب) الحاجة إلى توجيه إضافي بشأن التنفيذ العملي لهذه المعايير (في مجالات تشمل بالخصوص تقييم الأدوات المالية)؛ (ج) مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (د) عدة مسائل تقنية أخرى ذات أهمية (قياس القيمة العادلة مثلاً). وإضافة إلى القضايا التي تصبّ في هذا المجال، فقد نشأت مجموعة قضايا أخرى جديدة تتعلق بالإبلاغ المالي في أوضاع الحن الاقتصادية. وتشمل هذه القضايا تحديات منها (أ) المقاييس المستخدمة في الأسواق غير السائلة؛ (ب) الطابع المسائر للدورات الاقتصادية الذي تتسم به المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ (ج) الجوانب المتعلقة بالتحوط؛ (د) إدارة المخاطر وما يتعلق بها من عمليات كشف البيانات واعتبارات مراجعة الحسابات. وتتلّك إحدى أهم القضايا الجديدة التي نشأت في خضم هذا الجدل بكيفية ضمان ألا يقتصر دور نظام الإبلاغ المالي على إتاحة صورة منصفة وموضوعية عن المركز المالي للشركة وأدائها، بل أن يتيح أيضاً مؤشرات تحذير مبكر يمكن أن تساعد على تفادي حدوث كوارث مالية كبرى. وتضاف هذه القضايا إلى التحديات القائمة أصلاً في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان ذات الأسواق المالية والهيكل الأساسية المحاسبية الأقل تطوراً.

٧- وثمة جانب آخر هام من جوانب جدول الأعمال العالمي المتعلق بالمحاسبة الذي أفرزته الأزمة المالية يتمثل في الحاجة إلى تعزيز الإطار المؤسسي لاستحداث مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية العالمية. ويشمل ذلك الحاجة إلى إعادة تقييم الحوكمة في المؤسسات العالمية المكلفة بوضع المعايير لضمان سلامة العملية واستقلالها. وقد سلطت الأزمة المالية الضوء على التوتر الناجم عن ضرورة التوفيق بين الحاجة إلى الإسراع في تحقيق الاستقرار للاقتصادات والحاجة إلى مراعاة الأصول الواجبة في إنشاء معيار دولي موحد عالي النوعية.

(٤) انظر "المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية" الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٤-٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، A/Conf.214/3.

٨- ولذلك فإن تحقيق فهم أعمق لتأثير الأزمة المالية على عمليتي المحاسبة والإبلاغ أصبح أمراً ضرورياً لمساعدة الدول الأعضاء في مساعيها الرامية إلى المواءمة بين متطلباتها في مجال الإبلاغ المالي وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقد أعدت أمانة الأونكتاد هذه المذكرة قصد تيسير مداولات الفريق بهذا الشأن.

٩- وتقدم المذكرة عرضاً عاماً لقضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي التي نشأت أثناء الأزمة المالية. وقد أعدت استناداً إلى مدخلات أسهم بها أعضاء أفرقة النقاش والمشاركين في مؤتمر تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن الأزمة المالية وآثارها على هيكل الإبلاغ المالي الدولي والاستقرار المالي، الذي نظمه الأونكتاد بناءً على طلب من الدورة الخامسة والعشرين للفريق.

ثانياً - القضايا التي أفرزتها الأزمة المالية في مجالي الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات

ألف - تأثير الأزمة المالية على جدول الأعمال العالمي المتعلق بالمحاسبة

١٠- نشأت الأزمة المالية أساساً في سوق الرهن العقاري غير المضمون في الولايات المتحدة، وما لبثت أن امتدت سريعاً عبر القطاع المالي العالمي ملحقةً آثاراً مدمرة بالاقتصادات الحقيقية للبلدان في شتى أنحاء العالم. وما يميز القروض العقارية غير المضمونة هو أنها تُمنح للمقترضين الذين ينطوي إقراضهم على مخاطرة شديدة، وعادةً ما يكون تاريخهم الائتماني ضعيفاً. وفي سياق هذه العملية، كانت المصارف العقارية تقوم بتجميع هذه القروض العقارية غير المضمونة وتحويلها إلى أوراق مالية تُباع إلى مستثمرين في مختلف أنحاء العالم.

١١- وقد أثارت الأزمة المالية العالمية الناجمة عن انهيار سوق الرهن العقاري غير المضمون في الولايات المتحدة جدلاً واسعاً واستدعت فحصاً موسعاً من مختلف الجهات صاحبة المصلحة على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي. فخلال العقود الأخيرة، كان الاقتصاد العالمي يشهد اندماجاً متسارعاً الوتيرة. وقد تجلّى أحد مظاهر هذا الاندماج المتزايد للأسواق المالية في التحركات الشديدة الترابط لأسواق الأسهم حول العالم. وتمثلت إحدى النتائج المباشرة لهذه العولمة المتسارعة للاقتصاد العالمي في بروز معايير عالمية في ميادين أحدها الإبلاغ المالي. وبلغ عدد البلدان أو الولايات التي تشترط استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي، أو تسمح باستخدامها، ١١٣ بلداً وولاية^(٥). فالمعايير العالمية، كالمعايير الدولية للإبلاغ المالي، تيسر تدفق المعلومات إلى المشاركين في السوق إذ تتيح قياس الأنشطة الاقتصادية والإبلاغ عنها على نحو قابل للمقارنة، بغض النظر عن الولاية التي يجري فيها النشاط الاقتصادي.

١٢- وأعطت الأزمة المالية زخماً جديداً للجدل المتعلق بالمحاسبة والإبلاغ المالي ودفعت هذه القضايا إلى دوائر النقاش الحكومية والحكومية الدولية على أرفع المستويات. وقد حدد الفريق العامل الأول لمجموعة العشرين، المعني بإحكام التنظيم وتعزيز الشفافية^(٦)، العوامل التالية بوصفها القوى المحركة التي أثارت الزوبعة الراهنة:

(أ) ضعف معايير الضمان؛

(ب) انعدام الرقابة على المخاطر النُظمية؛

(٥) http://www.ifrs.com/ifrs_faqs.html#q3

(٦) أنشأه مؤتمر قمة مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٨.

- (ج) انعدام الرقابة على تجمعات رأس المال غير المنظمة؛
- (د) ضعف أداء وكالات تقييم الجدارة الائتمانية؛
- (هـ) الاتجاهات المسيرة للدورات الاقتصادية مما غذته الأطر التنظيمية والمحاسبية؛
- (و) أوجه القصور التي تعترى ممارسات إدارة المخاطر؛
- (ز) عجز ممارسات إدارة المخاطر عن اللحاق بخطى الابتكار المالي؛
- (ح) ضعف عملية الكشف عن البيانات؛
- (ط) ضعف إجراءات التسوية؛
- (ي) الافتقار إلى الشفافية في العديد من أسواق التداول المباشر للأوراق المالية^(٧).
- ١٣ - وقد اتفقت مجموعة العشرين، في الإعلان الذي أصدرته في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، على ضرورة أن تتخذ الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية، بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، تدابير لتحقيق ما يلي:
- (أ) الحدّ من تعقيد المعايير المحاسبية المتصلة بالأدوات المالية؛
- (ب) تعزيز التسجيل المحاسبي للاعتمادات المخصصة لتغطية خسائر الديون عن طريق إدراج طائفة أوسع من المعلومات المتعلقة بالائتمان؛
- (ج) تحسين المعايير المحاسبية المتعلقة بالتحوط، وبالكشف عن البيانات غير المدرجة في حسابات الشركات، وبعدم اليقين المتصل بعمليات التقييم؛
- (د) تحقيق الوضوح والاتساق في تطبيق معايير التقييم على الصعيد الدولي، بالعمل مع الهيئات الرقابية؛
- (هـ) إحراز تقدم كبير نحو بلوغ هدف وضع مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية العالمية العالية النوعية؛
- (و) في إطار العملية المستقلة لوضع المعايير المحاسبية، تحسين إشراك الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الهيئات التنظيمية التحوطية والأسواق الناشئة، عن طريق مراجعة دستور المجلس الدولي لمعايير المحاسبة؛
- ١٤ - وكان من نتائج مؤتمر قمة مجموعة العشرين، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إنشاء مجلس الاستقرار المالي ليكون خلفاً أقوى لمندى تحقيق الاستقرار المالي. وقد كُلِّف المجلس بمهام تشمل دعوة الهيئات التي تضع المعايير المحاسبية إلى العمل مع الهيئات التنظيمية على وجه الاستعجال من أجل تحسين معايير التقييم والتحوط، وذلك بهدف وضع مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية العالمية العالية النوعية.

(٧) الفريق العامل الأول لمجموعة العشرين، المعني بإحكام التنظيم وتعزيز الشفافية، التقرير النهائي، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ (http://www.g20.org/Documents/g20_wg1_010409.pdf).

باء - استجابات كبرى هيئات وضع المعايير

١٥ - أطلق المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، في إطار استجابته للأزمة المالية، عدة مشاريع تشمل قياس القيمة العادلة والأدوات المالية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عدّل المجلس متطلباته المتعلقة بإعادة تصنيف بعض الأصول المالية من فئات القيمة العادلة إلى فئات التكاليف المستهلكة^(٨). كما أصدر المجلس إرشادات تقنية إضافية بشأن تحديد القيم العادلة للأصول المالية في الأسواق غير السائلة أو غير النشطة^(٩). وتوضح الإرشادات الحاجة إلى النظر في جميع المعلومات السوقية ذات الصلة والاعتراف بأنه يجوز لكيان ما، في ظروف معينة، أن يستخدم افتراضاته الخاصة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم المعدلة حسب المخاطر. وقد تعززت هذه الإرشادات بمشروع الكشف المتعلق بقياس القيمة العادلة، الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٩^(١٠).

١٦ - وسيشتمل مشروع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بشأن الأدوات المالية على ثلاث مراحل، هي: (أ) التصنيف والقياس؛ (ب) تناقص القيمة؛ (ج) المحاسبة التحوطية وغير ذلك. وتهدف مرحلة التصنيف والقياس إلى استنباط معلومات تخدم عملية صنع القرار بشأن مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها وما يتصل بها من عدم اليقين. ويقترح المجلس استخدام أسلوبين من أساليب القياس (التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة) يستخدمان حسب الظروف. فقياس التكلفة المستهلكة لا يُستخدم إلا عندما تتسم الأصول بالسماة الأساسية للقروض وتُدار على أساس مردود تعاقدية. أم الأدوات المالية الأخرى كافة فتُقاس استناداً إلى خيار القيمة العادلة في حالات عدم التطابق بين الأصول والخصوم.

١٧ - وفي نهاية عام ٢٠٠٨، أنشأ المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة فريقاً استشارياً يُعنى بالأزمة المالية، وكُلّف الفريق بتقديم المشورة إلى المجلسين بشأن تداعيات الأزمة المالية على عملية وضع المعايير والتغيرات المحتملة حدوثها في البيئة التنظيمية. وفي نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٩، خلص الفريق الاستشاري إلى أن الأزمة المالية أبرزت أهمية أربعة مبادئ هي^(١١):

(أ) الإبلاغ المالي الفعال؛

(٨) <http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/BE8B72FB-B7B8-49D9-95A3-CE2BDCFB915F/0/AmdmentsIAS39andIFRS7.pdf>

(٩) المجلس الدولي لمعايير المحاسبة (٢٠٠٨). *Measuring and disclosing the fair value of financial instruments in markets that are no longer active*. IASCF. October. London
(http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/0E37D59C-1C74-4D61-A984-8FAC61915010/0/IASB_Expert_Advisory_Panel_October_2008.pdf).

(١٠) http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/C4096A25-F830-401D-8E2E-9286B194798E/0/EDFairValueMeasurement_website.pdf

(١١) تقرير الفريق الاستشاري بشأن الأزمة المالية، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩
(<http://www.iasb.org/News/Press+Releases/Financial+Crisis+Advisory+Group+publishes+wide-ranging+review+of+standard-setting+activities+followi.htm>).

(ب) القيود على الإبلاغ المالي؛

(ج) التقريب بين معايير المحاسبة؛

(د) استقلال هيئات وضع المعايير ومساءلتها.

١٨- وقد أثبتت، أثناء مناقشات الفريق الاستشاري، عدة قضايا محاسبية محددة تشمل ما يلي:

(أ) التقييم والقياس في الأسواق غير السائلة (لا سيما فيما يتعلق بالأدوات المالية)؛

(ب) الطابع المسير للدورات الاقتصادية الذي تتسم به معايير المحاسبة؛

(د) التوفيق بين الإبلاغ المالي والأنظمة التحوطية.

١٩- وأصدر الفريق الاستشاري عدداً من التوصيات في كل مجال من المجالات المذكورة أعلاه. كما أثار الفريق تساؤلاً أكثر عمومية حول الدور الممكن للمحاسبة ومراجعة الحسابات في توفير مؤشرات تحذير مبكر بشأن الممارسات المالية التي قد تنطوي على مخاطر.

٢٠- وأجرت لجنة منظمي الأوراق المالية الأوروبيين دراسة عن عمليات التطبيق والكشف عن البيانات، التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، فيما يتعلق بتعديل المعيار الدولي للمحاسبة ٣٩ ومعياري الإبلاغ المالي الدولي ٧^(١٢). واختارت اللجنة عينة من ١٠٠ شركة مالية أوروبية، حيث أبدت ٦١ شركة منها تفضيلها لخيار إعادة التصنيف.

ثالثاً - قضايا مختارة

ألف - القضايا المتعلقة بالقياس

٢١- في أعقاب الأزمة المالية، تركز معظم النقاش على قضايا القياس، ولا سيما فيما يتعلق بالأدوات المالية. والقياس عامل رئيسي في المحاسبة والإبلاغ المالي. فعملية القياس تحدد القيمة النقدية التي يتعين إسنادها للبنود المبلغ عنها في البيانات المالية لكيان ما. وقد ظهرت نُهج مختلفة للقياس بمرور الأعوام، وفي ظل نمو أنشطة المؤسسات وتطور الأسواق المالية. ولمستخدمي البيانات المالية مذاهب مختلفة في القياس. فالتحليل المالي على سبيل المثال يدعم نُهج القياس التي تستند إلى القيمة العادلة. أما الهيئات التنظيمية التحوطية فهي تدعم نُهج القياس التي يمكن التحقق منها بسهولة، كالتكاليف التاريخية مثلاً.

٢٢- ولم تنزل نُهج القياس، منذ سنوات عديدة، مثار جدل متشعب بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة، وقد ازداد هذا الجدل حدةً في أعقاب الأزمة المالية. وتعلق إحدى القضايا الهامة التي أثبتت على هذا الصعيد بدور المحاسبة على أساس القيمة العادلة في الأزمة المالية، بما في ذلك صلتها ووثاقها وانطباقها في حالة عدم اليقين السوقي والأسواق غير السائلة. ويحتج بعض الخبراء بأن قياس الأصول حسب القيمة العادلة قد أدى إلى تخفيضات لا داعي لها في القيمة الحالية للأصول الطويلة الأمد التي لا تزال فاعلةً، والتي ستظل قيمتها ثابتة في الأمد الطويل.

(١٢) لجنة منظمي الأوراق المالية الأوروبيين (٢٠٠٩). Application of and disclosures related to the classification of the financial instruments. CESR/09-575، ١٥ تموز/يوليه.

ولذلك يُحتج بأن نهج المحاسبة على أساس القيمة العادلة قد ضلل المستثمرين وغيرهم من مستخدمي هذه المعلومات بشأن القيمة الحقيقية لهذه الأصول. ويدفع أصحاب هذه الحجة بأن التخفيضات غير المبررة في قيمة الأصول الطويلة الأمد قد أدت إلى إثارة الذعر والمساورة إلى بيع بعض الأدوات المالية القائمة على الرهن العقاري ومن ثم إلى انهيار هذه الأسواق وما تمخض عن ذلك من أزمة مالية^(١٣).

٢٣- غير أن آخرين يجتجون بأن المحاسبة على أساس القيمة العادلة مجدية في ظروف السوق العادية، ولكنها تصبح غير عملية أثناء فترات الأزمات المالية وما تتسم به من أسواق غير سائلة وتقلبات سريعة للأسعار. فقد أشارت مثلاً دراسة استقصائية أجرتها شركة بحوث التقييم في عام ٢٠٠٩ إلى أن غالبية أصحاب المهن المالية الذين شملتهم الدراسة يعتقدون أن المحاسبة على أساس القيمة العادلة، وإن كانت تحسّن الشفافية في الأوقات الأقل تذبذباً، فإن تنفيذها وفهمها يصبح أكثر صعوبة في أوقات الحن المالية^(١٤).

٢٤- وثمة رأي آخر يقول إنه بالرغم من أوجه القصور التي تعتري نهج القياس على أساس القيمة العادلة، فإنه يتيح مجالاً أفضل بكثير لعملية تعديل الأسعار المطلوبة أثناء فترات الحن المالية. ويدفع أصحاب هذا الرأي بأن نماذج القياس الأخرى (كالمحاسبة على أساس التكلفة المستهلكة مثلاً) أدت هي الأخرى إلى تخفيضات في تناقص قيمة الأصول. وبالتالي فإن دور قياس الأصول في الأزمة المالية لم يكن ليختلف حتى لو استُخدمت بدائل لمعايير المحاسبة على أساس القيمة العادلة. غير أن مؤيدي نهج القياس على أساس القيمة العادلة يؤيدون ضرورة تحسين التوجيهات المتعلقة بتطبيق هذا النهج أثناء فترات هبوط الأسواق^(١٥).

٢٥- واستجابةً للجدل المحتدم في الآونة الأخيرة، واصل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة جهوده الرامية إلى تحسين الشروط المتصلة بنهج القياس على أساس القيمة العادلة. وفي مشروع الكشف الذي أصدره المجلس في أيار/مايو ٢٠٠٩^(١٦)، تُعرّف القيمة العادلة بأنها السعر المستلم لقاء بيع أصل أو الثمن المدفوع لتحويل خصم في معاملة نظامية^(١٧) بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويتسق هذا التعريف مع التعريف الوارد في بيان معيار المحاسبة المالية رقم ١٥٧ بشأن قياسات القيمة العادلة^(١٨)، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة.

(١٣) لمزيد من التفاصيل انظر: Ryan SG (2008). Accounting in and for the subprime crisis. *The Accountancy Review*. Vol. 83, No. 6.

(١٤) الدراسة الاستقصائية المعنونة: Perceptions of Fair Value Accounting Hit Hard by Financial Crisis، شركة بحوث التقييم، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

(١٥) انظر مثلاً: Ryan SG (2008). Accounting in and for the subprime crisis. *The Accountancy Review*. Vol. 83, No. 6.

(١٦) http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/C4096A25-F830-401D-8E2E-9286B194798E/0/EDFairValueMeasurement_website.pdf

(١٧) المعاملة النظامية هي معاملة تفترض الانكشاف على السوق فترةً قبل تاريخ القياس لتسمح بسير الأنشطة السوقية المعتادة والمتعارف عليها في المعاملات التي تنطوي على أصول أو خصوم؛ وهي ليست معاملة قسرية (أي تصفية قسرية أو بيع اضطراري).

(١٨) http://www.fasb.org/pdf/aop_FAS157.pdf

٢٦- ويقترح مشروع الكشف الجديد الذي أصدره المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بشأن قياس القيمة العادلة استخدام طرائق لتقييم الأسعار التي تستند إليها المعاملات النظامية بين المشاركين في تاريخ القياس. وتتضمن أمثلة طرائق التقييم هذه نماذج التسعير بأسعار مختلفة، والقيمة الحالية، وتسعير الخيارات (مثل صيغة بلاك - شولز - ميرتون).

٢٧- وجميع طرائق التقييم تقتضي استخدام مدخلات، مثل الأسعار والتدفقات النقدية والإيرادات والنفقات ومعدلات الفائدة. ويقترح مشروع الكشف الذي أصدره المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أن على الكيانات أن تزيد إلى أقصى حد ممكن استخدام المدخلات ذات الصلة والتي يمكن ملاحظتها، وأن تحدّ إلى أدنى حد ممكن من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها. ويمنح التسلسل الهرمي للمدخلات الذي يقترحه المشروع، وهو تسلسل مستمد من بيان معيار المحاسبة المالية ١٥٧، أعلى أولوية للأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المماثلة، ويعطي أدنى أولوية للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها. وبالتالي فإن القيمة العادلة لأصل ما، والتي لا يمكن تحديدها إلا بالرجوع إلى الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول مماثلة، توصف بأنها القيمة العادلة من المستوى الأول، أو القيمة الأوثق في التسلسل الهرمي للمدخلات. أما المدخلات من المستوى الثاني فهي المدخلات الأخرى غير الأسعار المعلنة المدرجة ضمن المستوى الأول، والتي يمكن ملاحظتها للأصول أو الخصوم المعنية إما بصورة مباشرة (كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (باشتقاقها من الأسعار). ويشمل ذلك الأسعار المعلنة لأصول أو خصوم مشابهة في الأسواق النشطة.

٢٨- وتوصف القيمة العادلة لأصل يعتمد بشكل كبير على مدخلات لا يمكن ملاحظتها (كالتدفقات النقدية الخاصة بكيان محدد على سبيل المثال) بأنها قيمة عادلة من المستوى الثالث. ويقترح مشروع الكشف عمليات كشف موسعة عن طرائق التقييم المستخدمة والمدخلات التي تستند إليها. وإضافة إلى ذلك، يقتضي قياس القيمة العادلة من المستوى الثالث الكشف عن آثار القياس على الربح أو الخسارة أو غير ذلك من معطيات الدخل الشامل.

٢٩- وعلى صعيد الممارسة (كما يبين الجدول أدناه) درج معدّو البيانات على استخدام مدخلات من المستوى الثاني لأغراض قياس القيمة العادلة. ويستعرض الجدول أدناه النتائج المجمعة لدراسة عن استخدام المؤسسات المالية للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأصول والخصوم في الولايات المتحدة وأوروبا^(١٩).

استخدام مدخلات قياس القيمة العادلة من قبل المؤسسات المالية في الولايات المتحدة وأوروبا (بالنسبة المئوية)

المؤسسات المالية في الولايات المتحدة	المؤسسات المالية الأوروبية	المجموع (مؤسسات الولايات المتحدة وأوروبا)	
٢٢	٢٨	٢٥	المستوى الأول
٧٢	٦٧	٦٩	المستوى الثاني
٦,٤	٤,٤	٦,٤	المستوى الثالث

المصدر: شركة فيتش للتصنيفات (Fitch Ratings)، استناداً إلى التقارير السنوية للشركة لعام ٢٠٠٧.

(١٩) مجموع المستويات الأول والثاني والثالث يمكن ألا يبلغ ١٠٠ في المائة بسبب تدوير الأرقام.

٣٠- وعندما لا تكون بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها متاحة، فإن معدّي البيانات يستخدمون نماذج حسابية لأغراض التقييم. وتُعرف هذه العملية باسم "التسعير على أساس النموذج". وتعتمد عملية التقييم هذه على قدر كبير من المدخلات القائمة على تقديرات المديرين. ويهدف هذا النموذج إلى التوصل إلى أسعار مساوية للأسعار المعلنة لو كانت هناك سوق للأداة المالية المعنية التي يحتاج معدّ البيانات إلى التوصل إلى قيمتها العادلة. ولذلك فإن هذا النموذج يحتاج إلى تصور الظروف السائدة في السوق إلى أقرب حد ممكن. وصياغة هذا النموذج على نحو موضوعي هي أمر شائك، لا سيما في حال هبوط الأسواق. وقد اتضح أن استخدام المدخلات من المستوى الثالث يشكل تحدياً كبيراً للمشاركين في السوق. وقد أشارت الدراسة التي قامت بها شركة بحوث التقييم، التي ورد ذكرها أعلاه، إلى قلة ثقة أصحاب المهن المالية في هذا النوع من التقييم، ولا سيما بالنسبة للأصول المودعة لدى البنوك والصناديق التحوطية والشركات المساهمة الخاصة^(٢٠).

٣١- وقد سلّطت الأزمة المالية الضوء كذلك على متطلبات قياس القيمة العادلة فيما يتعلق بالديون الخاصة بالكيان نفسه. فالمعايير الدولية للإبلاغ المالي تشترط على الكيان، إذا اضطرب مركزه الائتماني وانخفض مستوى التزاماته تجاه أدوات ديونه الخاصة، أن يسجل قدرًا من الربح يساوي مبلغ التراجع في التزاماته. ويقول الرأي العام إنه ليس من الحكمة تسجيل تحقق ربح في مثل هذه الظروف. بيد أن ثمة تضارباً في الآراء بشأن هذه المسألة. فالبعض يرى وجوب التطابق في محاسبة الأصول والخصوم وضرورة تفادي أي تعارض على هذا الصعيد.

باء - قضايا مراجعة الحسابات

٣٢- سلّطت الأزمة المالية الضوء كذلك على عدة قضايا في مجال مراجعة الحسابات. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أصدر المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان تنبيهاً يتعلق بالتحديات التي تنطوي عليها مراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة^(٢١). وأشار التنبيه الموجه إلى الموظفين إلى أن الحصول على معلومات موثوقة ذات صلة لعمليات المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة قد أصبح، في ظروف السوق التي كانت سائدة آنذاك، من أصعب التحديات التي يواجهها معدّو البيانات ومن ثم مراجعو الحسابات. كما أشار التنبيه إلى أن تحول الأسواق إلى أسواق غير نشطة قد دفع معدّي البيانات إلى الانتقال من التقييم القائم على سعر السوق إلى التقييم المستند إلى النموذج. ووجه التنبيه اهتمام مراجعي الحسابات إلى مدى اتساق نهج التقييم وملاءمة التغييرات في النهج أو الافتراضات التي استند إليها معدّو البيانات للتوصل إلى تقديرات القيمة العادلة. وشملت الاعتبارات الأخرى التي تطرق إليها التنبيه ازدياد مخاطر الإبلاغ المالي الاحتمالي، وافتراضات "استمرارية المشروع"^(٢٢)، وتقرير مراجع الحسابات المستقل (لا سيما فيما يتصل بالتركيز على المسائل المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة).

(٢٠) الدراسة الاستقصائية المعنونة: Perceptions of Fair Value Accounting Hit Hard by Financial Crisis،

شركة بحوث التقييم، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

(٢١) المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان (٢٠٠٨). Challenges in Auditing Fair Value

Accounting Estimates in the Current Market Environment، تشرين الأول/أكتوبر.

(٢٢) في سياق إعداد البيانات المالية، يشكل افتراض "استمرارية المشروع" أحد الافتراضات الضمنية بأن

الكيان المعني سوف يواصل أعماله في المستقبل المنظور ولا يخطط لتصفية أعماله أو تضيق نطاقها فعلياً.

جيم - المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمتطلبات التنظيمية الوطنية

٣٣- يتمثل أحد التحديات الأخرى التي أبرزتها الأزمة المالية على صعيد التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، في العلاقة المتشابكة بين معلومات الإبلاغ المالي والمتطلبات التنظيمية (ولا سيما متطلبات رأس المال). فمن المسلم به على نطاق واسع أن البيانات المالية التي تُعدّ في إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي موجهة لأغراض عامة وليس لأغراض تنظيمية. غير أن الهيئات التنظيمية في بعض الولايات تستخدم هذه البيانات المالية المعدّة لأغراض عامة باعتبارها مدخلاً أولياً ومن ثم تعدّل الأرقام لاستيفاء متطلبات الإبلاغ التنظيمية.

٣٤- وأثناء فترات انكماش الأسواق، يتعين على الكيانات أن تستمر في قياس أدائها المالية بتطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة. وتضطر الكيانات بذلك إلى تسجيل خسائر هامة، ومن ثم خفض مجموع أصولها ورأس مالها وبالتالي مواجهة إمكانية الفشل في استيفاء المتطلبات التنظيمية المتعلقة برأس المال. وقد تفشل كيانات أخرى في القطاع الحقيقي في استيفاء شروط المديونية.

٣٥- وتقترح بعض الهيئات التنظيمية استخدام نهج التحوط الدينامي على امتداد الدورة الاقتصادية كوسيلة لتخفيف وطأة نموذج الخسائر المتكبد^(٢٣) المستخدم حالياً في المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقد أشار الفريق الاستشاري بشأن الأزمة المالية، الذي أنشئ بصفة مشتركة بين المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة، إلى أن الهيئات التنظيمية التحوطية قد تشترط على المؤسسات اعتماد طائفة واسعة من التدابير، كرسد مخصصات تحوطية أو إنشاء احتياطات خارج نطاق شروط التحوط التي تقتضيها المعايير المحاسبية. وتشير بعض الدراسات الأكاديمية^(٢٤) إلى أن أحد سبل التصدي للصفة المسيرة للدورة الاقتصادية في نظام المحاسبة يتمثل في الانحراف عن أسعار السوق في الأوضاع المتأزمة التي يرجح فيها انتقال العدوى. وتسمح المعايير الدولية للإبلاغ المالي بهذا الانحراف في ظروف معينة. فالمعايير تنص على عدم استخدام أسعار السوق المرتبطة بالمبيعات القسرية. ويوفر هذا الشرط حماية من الآثار السلبية الناجمة عن حالات الحن المصرفية. وفي إطار مراجعة شروط الأصول المالية والخصوم المالية، يلتمس المجلس الدولي لمعايير المحاسبة مدخلات من الأطراف المعنية بشأن جدوى نموذج التحوط الدينامي الذي تؤثر به بعض المصارف والهيئات التنظيمية المصرفية^(٢٥). وقد أشار الفريق الاستشاري بشأن الأزمة المالية، الذي أنشئ بصفة مشتركة بين المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة، إلى أن من شأن وضع بديل لنموذج الخسائر المتكبد يستخدم معلومات أكثر تطلعاً إلى

(٢٣) يشترط نموذج الخسائر المتكبد الوارد في المعايير الدولية للإبلاغ المالي أن يسجل الكيان خسارة ناجمة عن تناقص القيمة إذا تكبد خسارة ائتمانية، وألا يسجل الخسارة الناجمة عن تناقص القيمة في سياق الخسائر المتوقعة نتيجة أحداث ستقع في المستقبل أو خسائر ائتمانية مقبلة لم يتكبدتها بعد.

(٢٤) Laux C and Leuz C (2009). The crisis of fair value accounting: making sense of the recent debate. Working Paper No. 33, Initiative on Global Markets, the University of Chicago, Booth School of Business – last revised 1 June 2009 (http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1392645)

(٢٥) [http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/CA916D12-9B8E-4889-B75D-](http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/CA916D12-9B8E-4889-B75D-D305DD413974/0/RequestforInformation.pdf)

[D305DD413974/0/RequestforInformation.pdf](http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/CA916D12-9B8E-4889-B75D-D305DD413974/0/RequestforInformation.pdf)

المستقبل، أن يضيق الهوة بين متطلبات معايير المحاسبة والمعايير التنظيمية. وما دامت هذه الاختلافات موجودة، فقد حث الفريق الاستشاري كلاً من المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة على استحداث طريقة تصف بوضوح أي مخصصات تحوطية أو احتياطات إضافية قد تقتضيها الهيئات التنظيمية، دون المساس بسلامة الإبلاغ المالي عن طريق تحريف المقاييس المستندة إلى بيان الإيرادات.

رابعاً - ملاحظات ختامية

٣٦- لقد سلطت الأزمة المالية الضوء بوضوح على الحاجة إلى المضي في تعزيز الإطار المؤسسي والحوكمة في عملية وضع المعايير المحاسبية على الصعيد العالمي، وتحسين نوعية الإبلاغ المالي الدولي. وقد أفرزت الأزمة عدة قضايا على صعيدي الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات. ويتركز معظم الجدل على قياس القيمة العادلة وما يرتبط به من طرائق التقييم. كما نشأت قضايا أخرى مشابهة من منظور مراجعة الحسابات. ومن المواضيع التي أثارت جدلاً واسعاً موضوع الترابط بين الغرض العام للإبلاغ المالي من جهة، والإبلاغ لأغراض المتطلبات التنظيمية من جهة أخرى.

٣٧- وقد قدمت هذه المذكرة عرضاً عاماً عن تأثير الأزمة المالية على الجدل الدائر بشأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتحديات التنفيذ العملي لهذه المعايير. وقد يؤدّ المندوبون في الدورة السادسة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أن يتداولوا بشأن القضايا التالية:

- (أ) ما هي التحديات المؤسسية الكبرى التي أبرزتها الأزمة المالية الأخيرة في مجالي المحاسبة والإبلاغ؟
- (ب) هل ثمة قضايا تنفيذ عملي إضافية تواجهها البلدان فيما يتعلق بتأثير الأزمة المالية على متطلبات الإبلاغ المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي؟
- (ج) ما نوع المساعدة التي تحتاجها البلدان لمواكبة المستجدات الدولية في مجال المحاسبة - ولا سيما في أعقاب الأزمة المالية - وما الدور المحدد الذي يمكن للفريق القيام به من أجل التصدي لهذه التحديات؟